



حزب التقدم والاشتراكية  
ⴰⴽⴰⴳⴰⴷ ⴰⴷⴰⴳⴰⴷ ⴰⴷⴰⴳⴰⴷ  
Parti du Progrès et du Socialisme



# تقرير المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية أمام الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب

# 7

30 أكتوبر 2016 - سلا



حزب التقدم والاشتراكية  
ⴰⴽⴰⴳⴰⴷ ⴰⴷⴰⴳⴰⴷ ⴰⴷⴰⴳⴰⴷ  
Parti du Progrès et du Socialisme



[www.ppsmaroc.com](http://www.ppsmaroc.com)



حزب التقدم والاشتراكية

ᄁᄁᄁᄁᄁ | ᄁᄁᄁᄁᄁ ᄁ ᄁᄁᄁᄁᄁ

Parti du Progrès et du Socialisme



تقرير المكتب السياسي  
لحزب التقدم والاشتراكية  
أمام الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب

سلا - في 30 أكتوبر 2016

تقرير المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية أمام الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب  
المطبعة: Axions communication -Rabat- E-mail : axionscommunication@gmail.com



حزب التقدم والاشتراكية  
«Roco I RHO A HCO»  
Parti du Progrès et du Socialisme



الإدارة الوطنية للحزب: شارع الزيتون - حي الرياض، سكتور 14  
الرمز البريدي: 10100  
البريد الإلكتروني : maroc.pps@gmail.com  
الموقع : www.ppsmaroc.com  
الهاتف : 0537540999  
الفاكس : 0537540992

## الرفيقات العزيزات ، الرفاق الأعزاء

نعقد الدورة السابعة للجنة المركزية لحزبنا، المخصصة لمناقشة مستجدات الحالة السياسية الراهنة على إثر الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016، التي كانت، كما توقعنا، محطة سياسية حاسمة، وشكلت معركة جديدة، صعبة للغاية، خُضناها من أجل استكمال وترسيخ وتعزيز الخيار الديمقراطي، في إطار سعينا الدؤوب من أجل إرساء الأسس المتينة لمغرب المؤسسات والعدالة الاجتماعية والمساواة.

هي معركة صعبةٌ وشاقَّةٌ خُضناها في هذا الأفق، وعلى خلفية تقديم حساب مشاركتنا في التجربة الحكومية المُنقضية، من خلال تقييم رصيد العمل الحكومي، بصفة عامة، وحصيلة عمل وزراء حزبنا في القطاعات التي دبروا شؤونها، على وجه الخصوص.

بدايةً، لا بد من أن نسجل بإيجابية إجراء هذه الانتخابات في أجلها الدستوري، من حيث أن ذلك يعزز الطابع المنتظم للحياة الديمقراطية الوطنية، ويكرس الاختيار المتمثل في جعل الاستحقاق الانتخابي محطةً لربط المسؤولية الحكومية بمحاسبة من صناديق الاقتراع، في محطة أساسية للتعبير عن الإرادة الشعبية، وإن كان الارتياح لهذا الطابع الإيجابي لا يحول دون أن نسجل بأسف نسبة المشاركة الضعيفة، التي تسائل الجميع، دولةً وأحزابًا سياسية ومجتمعًا مدنيًا، والتي تدق ناقوس التنبيه إلى أنه لا سبيل لضمان حياة سياسة سويةٍ وسليمةٍ بنسبة مشاركةٍ عاليةٍ غير نهج المصادقية والجدية واحترام الأخلاق والمبادئ في الفضاء السياسي، بما يحفز أوسع فئات الشعب على الانخراط الواسع في توطيد دعائم المسار الديمقراطي الوطني، الذي لا نتصوره إلا قائمًا على قاعدة التباري السياسي الحر والشريف والنزيه بين أحزابٍ حقيقية، جادة ومستقلة، أي أحزاب عادية دون استعمال «منشطات» ولا إستقواءٍ بغير القدرات الذاتية والمقومات الموضوعية.

لقد جاءت النتائجُ، على العموم، مؤكدةً الدعم الشعبي الذي حُظيت به التجربةُ الحكومية للخمسِ سنواتٍ المنقضية، وذلك رغم كل ما شاهدناه من ممارساتٍ سَعَى أصحابها إلى التأثير على الجو السياسي العام، شهورا عديدة قبل الحملة الانتخابية، إن لم نُقل على امتداد الخمسِ سنواتِ الفاتنة. وذلك بوسائلٍ شتى، خاصة من خلال تطويع جزء كبير من المنابر المتواجدة أو التي خُلقت في الساحة الإعلامية، ومهاجمة التجربة الحكومية بالإدعاءات والاختلالات والتلفيقات.

وهذا الأمر طَوَّلَ كذلك أشباهَ المحللين وأنصافَ الخبراء الذين انقلبوا رأسا على عقب، بقدرة قادر، حيث باتوا يؤكدون عكس ما دأبوا على تأكيده لمدة خمس سنوات في حق هذه التجربة مع التشكيك في إمكانية صمودها واستمرارها.

وقد عُبِنَتْ لهذا الغرض إمكانياتٌ مالية هائلة، تتجاوز كل ما يمكن أن يتصوره المرء، وكانت مظاهرُ توظيفها جليةً في أثناء الحملة الانتخابية، التي عرفت، كما عاين العادي والبادي، استعمالا مفرطا للأموال، فضلا عن تدخلات سافرة لم نشهد لها مثيلا في أي مسلسل انتخابي، منذ سنة 2002 على الأقل.

يضاف إلى ذلك بعض المبادرات الهوجاء، لعل أسطع مثال عنها ما أُقْتَرِفَ في الدار البيضاء من مسيرةٍ متخلَّى عنها، إنقلبَ سِحْرُها على ساحرِها وارتدَّ كيدُ مُدْبِرِها إلى نُحُورهم السياسية.

لقد اختزل الحزب الواقف وراء كل تلك الممارسات اللاديمقراطية، المضرة بمصلحة البلاد وصورتها وسمعتها، مشروعَه السياسي في محاربة الاسلاميين وكسر شوكتهم، فإذا به يُقويهم أكثر فأكثر، ويحصد نتائج مخيبة لانتظاراته، ويفشل فشلا ذريعا في حلقةٍ مركزيةٍ من مسلسل مخطئه المناهض للمشروع الديمقراطي.

ذلك أن الإرادة الشعبية، معبرا عنها من خلال صناديق الاقتراع، بالرغم مما

شاب هذا الاقتراع من تجاوزات واختلالات وممارسات مشينة وأساليب منبوذة للضغط على الناخبات والناخبين ، جاءت لترفض هذا التوجه الرامي إلى فرض هيمنته على المشهدين السياسي والحزبي ، وسعيه إلى إضعاف القوى الوطنية الديمقراطية لإفراز قطبية مصطنعة ، استهداها بذلك للتعددية السياسية والفكرية التي ظلت ، ويجب أن تبقى ، من مميزات المسار الديمقراطي المغربي .

ولئن كان معظم من يحكم في البلدان الديمقراطية، على اختلاف تجاربها، يتآكل حجمه السياسي وتنقلص شعبيته بقدر الاقتراب من نهاية الولاية ، فالملاحظ أنه بالرغم من قيادة حزب العدالة والتنمية للحكومة وبالرغم من الهفوات والسلبيات التي يتعين الاعتراف بها ، وسبق ونبهنا إليها في إبانها بكيفية علنية أو في إطار حكومي داخلي ، والتي لم تُفض إلى تلبية جُملة من التطلعات الشعبية المشروعة ، فإن هذا الحزب استفاد ، فضلا عن قدراته الذاتية البيئية ، مما استعمل ضده وشركائه في الحكومة من أساليب وممارسات ، على نحو ما استعرضنا ، ليتصدر المشهد الحزبي ، حسب النتائج المعترف له بها ، حيث حصل ، رغم تخفيض العتبة من 6 في المائة إلى 3 في المائة ، على 125 مقعدا ، مقابل 107 سنة 2011 ، و 42 سنة 2002 ، ويفوز ، تبعا لذلك وبموجب أعمال المنهجية الديمقراطية تفعيلًا للمقتضى الدستوري ذي الصلة ، بأحقية تشكيل الحكومة الجديدة .

وهكذا يتضح أن الحزب الذي نصب نفسه بديلا للقوى الوطنية الديمقراطية ، وأرجع أسباب ولادته غير الطبيعية ونشأته غير العادية ومسعاه الهيمني إلى كونه جاء لمواجهة ”الإسلاميين“ وإنجاز المشروع المجتمعي الحداثي ، لم يفلح سوى في أداء دورٍ محوريٍّ في تراجع كل القوى الوطنية الديمقراطية . فأين المشروع المجتمعي الحداثي من كل ذلك؟

## الرفيقات العزيمات، الرفاق الأعزاء،

إن حزب التقدم والاشتراكية يدافع، منذ تأسيسه، عن مشروع ديمقراطي قوامه الدولة الوطنية الديمقراطية، دولة المؤسسات والمساواة والعدالة الاجتماعية، وما فتئ يعمل لبلورة ذلك من خلال الدفع في اتجاه إنجاز برنامج إصلاحى شامل لخدمة البلاد والعباد. وموقفه هذا واضح من حيث الجوهر، مبدئى صادق ويتسم بالمسؤولية الواعية والثبات الرصين، ويستند إلى موقف راسخ صاغه منذ عقود والتزم به على الدوام وكان، بفضل الاجتهاد الخلاق والرؤية السديدة للرعيل الأول لقيادته المحنكة بزعامة أمينه العام الأسبق، فقيد الوطن والشعب، الرفيق علي يعته طيب الله ثراه ومثواه، سباقا إلى المناادة بالتوافق التاريخي بين القوى الوطنية الديمقراطية الحية والجادة في البلاد، في إطار الاحترام التام لثوابت الأمة والمؤسسات التي يقرها دستور المملكة المغربية، وفي مقدمتها المؤسسة الملكية التي تبقى فوق كل الاعتبارات وحكماً حكيماً وأسمى.

على هذا الأساس، وتأكيداً لما سبق وعبرنا عنه طيلة الخمس سنوات الماضية، وهو أن الصراع القائم في الساحة السياسية هو ليس بين طرف محافظ ونكوصي، من جهة، وآخر حدائثي تقدمي، من جهة ثانية، وإنما هو صراع بين أنصار مشروع إرساء ديموقراطية سليمة وسوية ومعسكر مناهضي هذا المشروع الديمقراطي. فإن الخلاصة الأساسية من نتائج اقتراع 7 أكتوبر تتمثل في واقع أن مخطط مناهضي المشروع الديمقراطي قد فشل، وإن كان من السذاجة بمكان اعتبار ذلك فشلاً نهائياً. ذلك أن الحزب الواقف وراء هذا المخطط لم يُلقِ الراية البيضاء، داعياً إلى مصالحة لا تعدو أن تكون مناورة مكشوفة ومحاولة يائسة لخلط أوراقه الخاسرة، بل إنه فشل في معركة، ولن يهدأ له بالٌ إذ يتوهم أنه لن يخسر حربته الشعواء على الممارسة

الديمقراطية السوية، ولذلك قد تكون هجماته أشدس، ما يطرح ضرورة أن تستمر أحزاب وطنية ديمقراطية قوية ومستقلة للاضطلاع بدورها دفاعاً عن المشروع الديمقراطي الذي يرتضيه الشعب وتكمن فيه مصلحة البلاد.

ولقد أدى حزب التقدم والاشتراكية دوراً أساسياً في إفشال ما فشل حتى الآن من جولات المخطط المناهض للمشروع الديمقراطي، وذلك من منطلق تحليل موضوعي واقتناع راسخ، وفي وفاقٍ مُجدِّدٍ لتراكمات النضالات الحزبية بقيادة تاريخية ورشيده، عملت أجيال الحزب المتعاقبة على البحث دوماً عن التحالفات الممكنة للسير قدماً بالمسلسل الديمقراطي، والسعي إلى إحراز المكتسبات والحرص على ترسيخها وتوسيعها، وهو، بالذات، النهج الذي سار عليه الحزب ويواصله وسيستمر فيه.

كما أدى الحزب ثمن أدائه لهذا الدور، الذي كان من صميم الواجب، حيث تم استهدافه، وتجلّى هذا الاستهداف، على الخصوص، في خُرُوقٍ مُثبِّتةٍ وموثقةٍ عرفتها دوائر تشريعية وُجِدَتْ فيها لوائح الحزب في وضعية تؤهلها للظفر بمقاعد، قبل أن ينقلب الأمر إلى عكس ذلك بشكل مفاجئ وفي آخر اللحظات، مما كان سيرفع بشكل جلي عدد منتخبي الحزب بمجلس النواب. وهي حالات اتخذ الحزب بشأنها ما يلزم من مساطر قضائية، حيث طعن، يوم الجمعة 21 أكتوبر 2016، لدى المحكمة الدستورية، في نتائج 16 مقعداً برلمانياً، استناداً إلى وقائع وإثباتات مادية، تُفيد بعدم احترام إجراءات مُقررة في القانون.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بمقاعد في دوائر تغيير، مراكز المنارة، قلعة سراغنة، سيدي بنور، سيدي سليمان، بنسليمان، بولمان، العرائش وخربيكة.

وهذا معطى لا بد من أخذه بعين الاعتبار في تقييم النتائج التي حصل عليها حزبنا



في الانتخابات التشريعية الأخيرة، إلى جانب عوامل أخرى، وضمنها ما يرتبط بالجانب التنظيمي كما سنتطرق إلى ذلك، بعد حين.

### الرفيقات العزيمات، الرفاق الأعزاء،

ونحن بصدد هذا التقييم، يتعين، أولاً، أن نتوجه إلى كل الرفيقات والرفاق، الفائزات والفائزين في الدوائر التشريعية المحلية والدائرة الوطنية، وإلى باقي المرشحات والمرشحين، وإلى عموم المناضلات والمناضلين بتهنئة صادقة وتحية حارة على ما تم بذله من جهود وتضحيات مختلفة الأشكال، في إطار حملة انتخابية سياسة قوية ونظيفة، مكنت حزبنا من الالتقاء بمئات الآلاف من المواطنات والمواطنين في مختلف ربوع الوطن، والنقاش معهم وتعريفهم برصيد حزب التقدم والاشتراكية وما أنجزه من إصلاحات، وبمشروعه المجتمعي الديمقراطي الحدائي، وبمقترحاته من أجل مغرب الكرامة والحرية.

كما يجب أن نتوجه إلى كل من منح ثقته وصوته لحزب التقدم والاشتراكية بجزيل الشكر، مؤكداً أن الحزب سيظل على العهد، وفيا لالتزاماته ومبادئه ومتشبثاً بمرجعيته اليسارية وقيمه التقدمية وفكره الاشتراكي.

إننا نعتبر أن النتائج التي حصل عليها الحزب لم ترق إلى مستوى الانتظارات والطموحات الواقعية لمناضلاته ومناضليه، حيث أنها لا تعكس أبداً وزنه السياسي والانتخابي ولا مستوى الجهود والتضحيات والانجازات التي تميز بها الحزب في الخمس سنوات الأخيرة، من خلال مشاركته المثمرة في الحكومة، وعمل منتخباته ومنتخبيه الجاد، كما أنها لم تعكس التجاوب الكبير الذي لقيته الحزب في كل محطات حملته الانتخابية، تفاعلاً مع مواقفه الجريئة والمقدامة وخطه السياسي الواضح ووفائه، بروح من المسؤولية والتجديد، لاختياراته والتزاماته.

وكون نتائج كل القوى السياسية الوطنية الديمقراطية، التي لها تاريخ، بدرجات متفاوتة، في المجتمع المغربي، لا تعكس الواقع السياسي الحقيقي، مما يُعد ضرباً للتعددية، فليس هذا من شأنه أن يخفف من وقع الصدمة وسط حزبنا، بالنظر للجهود المبذولة والتجربة الحكومية التي كنا فيها متميزين وبأداءٍ مثمرٍ وحصيلَةٍ ايجابيةٍ على نحو ما قدمناه في حينه.

النتيجةُ صادمةٌ، لأن الأمر لا يتعلق بتصويت انتخابي عقابي، وإلا لكانت أحزاب المعارضة الأخرى، من دون الحزب "المُعارض" حتى لا نقول "المعرض"، قد حصلت على نتائج متفوقة.

والنتيجة صادمة لأن العمل الذي أنجز في عدد من الأقاليم والفروع الحزبية، والتحضير الذي سعيانا ليكون في مستوى متقدم من الاحترافية، سواء على المستوى المالي والتواصلية أو على صعيد اللوجستيك والتنظيم، كان يجب أن يفضي إلى نتائج أفضل، لولا الممارسات المضادة، ولولا، أيضاً، وهذا عنصر وجب الانتباه إليه، أن اصطناع قطبية حزبية طرفاها المتصارعان هما الحزب المتصدر للنتائج المعلنة والحزب الذي حل في صف ثانٍ بدرجةٍ فاشلةٍ، أدّى ببعض الأوساط التي كان واردة أن تصوت على حزبنا إلى اختيار «التصويت النافع»، لفائدة حزب العدالة والتنمية، من أجل إلحاق الهزيمة بغريمه - غريم المشروع الديمقراطي برمته، مما حرم حزبنا، في تقديرنا، من عشرات الآلاف من الأصوات.

وإلى ذلك، فنحن لسنا ممن يعتبرون أن الآخر هو الجحيم، فيتصلون من نصيب مسؤوليتهم في ما جرى. بل على العكس، نحن ننتمي إلى مدرسة متمرسة على أعمال فضيلة النقد والنقد الذاتي، ما يجعلنا نؤكد، هنا والآن، على أن ما نحن بصدده من أمرٍ يستدعي منا وقفةً محاسبيةً مسؤولةً لمراجعة الذات بشكل عميق،

موضوعي ونزيه، دون تضخيم ولا تبخيسٍ للجهود المبذولة، ومن غير السقوط في جلد ذاتي عقيم. فمما لا شك فيه، أن هناك اختلالاتٍ تنظيميةً الحزبُ مسؤولٌ عنها ويقع على عاتقه واجبٌ معالجتها.

وفي هذا الإطار، هناك الكثير الكثير مما ينبغي قوله والتقرير في شأنه. لكن هناك، أولاً، الحالة السياسية الضاغطة والتي تستلزم أن نتخذ في ضوءها الموقف الملائم في ما يتعلق بأفاق المستقبل القريب. وهناك، ثانياً، إرادةً في العودة إلى الموضوع، لمقاربتة بتأنٍ وموضوعيةٍ، بناءً على معطيات مدققة متكاملة واستناداً إلى معلومات ووقائع متقاطعة وخاضعةٍ للتححيص.

وذلك من أجل الوقوف على كيفية مرور الحملة الانتخابية بكل دائرة دائرة، ومن اشتغل ومن لم يشتغل بل ومن خان، إذ ليس هناك في المعارك السياسية، لأي حزب في أي ديمقراطية حقيقية، ما هو أكبر وأهم وأحسم من المعارك الانتخابية. وبالتالي، لا يجوز إطلاقاً، وبأي شكل من الأشكال، اعتبار من حارب الحزب وناصر منافسيه، خلال هذه الانتخابات بأنه كان يمارس حق التعبير الحر عن الرأي والاختلاف. ومقتضيات القانون الأساسي للحزب في هذا المضمار واضحةٌ لا لبسَ فيها، وصارمةٌ غير قابلةٍ لتلينٍ أو ظروفٍ تخفيف.

ففي هذه الحالة، ليس هناك من موقعٍ وسطيٍّ، فإما مع الحزب أو ضده، دون الحديث عن قد يكون ضعُف إيمانه، لسببٍ أو آخر، فاكتمى بالعزوف عن العمل مفضلاً الانزواء دون إيذاء الحزب أو النيل منه.

فليس من حرية التعبير في شيء أن بعض الذين «ما ضربوا فيها ضرباً»، تجدهم يتلذذون بالتشفي في حزبهم، وكانوا يسبون في مواقع التواصل الاجتماعي وأينما وجدوا، بما في ذلك ببعض المنابر النقابية التي راهنت، للأسف، على جواد أكدت

نتائج اقتراع 7 أكتوبر أنه جوادٌ خاسرٌ وأن وعوده بمراجعة قرارات جريئة للحكومة المكتملة ولايتها قد ذهبت أدراج الرياح .

كما أنه ليس من المسؤولية في شيء أن يلجأ بعض نشطاء الفيسبوك ، ممن اتخذوا الفضاء الأزرق ساحةً لنضالهم الافتراضي المفصول عن الواقع والممارسة الميدانية ، إلى التعامل مع الحزب ، خلال المعركة الانتخابية ، على قاعدة ”إذهب وربك فقاتلاً إنا ها هنا قاعدون“ ، ثم يأتون بلا وجلٍ أو خجلٍ ليطالبوا من كدٍ واجتهدٍ وأخطأٍ وأصابٍ بتقديم الحساب .

المحاسبة ستتم داخل اللجنة المركزية ، باعتبارها أعلى هيئةٍ تقريريةٍ تداوليةٍ للحزب بين مؤتمرين وطنيين ، وليس على حسابات وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي ، أو فوق حبالٍ نشرِ الغسيلِ بمنابرٍ إعلاميةٍ تستهويها الإثارة واختلاق «ثورات» مزعومة .

المحاسبة يجب أن تشمل ، من بين أمورٍ أخرى ، مستوى أداء الهياكل الحزبية ، التفوق من عدمه في التنقيب عن المرشحين واختيارهم ، أداء المنظمات الموازية ، من شبيبةٍ ومنندى ، والقطاعات السوسيو مهنية ، ثم ، بالضرورة ، بل وفي المقام الأول ، أداء القيادة الوطنية الحزبية ، مؤسسةً وأعضاءً ، من أمانةٍ عامةٍ ومكتبٍ سياسيٍّ ولجنةٍ مركزيةٍ ، على كافة المستويات ، السياسية منها والتنظيمية والتواصلية والتعبوية . وهؤلاء ، كلهم ، يجب أن يكونوا مستعدين لتقديم الحساب وإن تطلب الأمر التخلي عن المسؤولية .

وللتمكن من القيام بذلك على النحو الأمثل ، يواصل المكتب السياسي للحزب تجميع وتدقيق المعطيات المتصلة بأداء مختلف هيئات وتنظيمات الحزب خلال انتخابات 7 أكتوبر 2016 ، من أجل انجاز تشخيصٍ وتقييمٍ شموليين ، يشارك فيهما مختلف

الهيئات الحزبية المعنية والمرشحات والمرشحون ، بناء على أسس موضوعية وبعتماد مقارنة بناءة تقوم على النقد والنقد الذاتي بما يمكن من تطوير أداء الآلة الحزبية والمبادرة إلى المراجعات الضرورية على كافة مستويات الهرم الحزبي ، تحضيراً لما ينتظر حزبنا من مهام نضالية أساسية ، وبما يؤهله للاضطلاع بدوره كاملاً في مواصلة مسار الإصلاح وتشييد صرح الديمقراطية وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية .

وترتيباً على ما تقدم ، نقترح أن يكون ذلك موضوع اجتماع خاص للجنة المركزية للحزب على أن يتم عقده ، بعد إتمام عملية تجميع المعطيات اللازمة ، في نهاية هذه السنة أو بداية السنة المقبلة على أقصى تقدير .

وإلى ذلك ، نحن الآن بصدد اتخاذ الموقف من مسألة مواصلة التجربة الحكومية من عدمها ، وذلك طبقاً للمادة 48 من القانون الأساسي للحزب ، المتعلقة بمهام اللجنة المركزية والتي تتمثل ، من بين مهام أخرى ، في اتخاذ «قرار المشاركة أو عدم المشاركة في الحكومة» وفي «المصادقة على معايير ترشيحات الحزب للمناصب الوزارية» .

بالنسبة للمشاركة في الحكومة الجديدة من عدمها ، ودون الخوض في التفاصيل ، التي يمكن العودة إليها عند الضرورة ، نؤكد على أن الأسباب نفسها التي جعلتنا نشترك في أول حكومة في إطار دستور 2011 ، لا تزال قائمة ، ومن ثم فإن الموقع الطبيعي للحزب يكمن في مواصلة هذه التجربة ومواكبتها بنفس إصلاح ، وبغاية متابعة أورش الإصلاح الديمقراطية والتنمية . فوق هذا وذاك ، فإن الكيفية التي مرت بها الانتخابات التشريعية الأخيرة ، تجعلنا أكثر اقتناعاً ، كما أسلفنا ، بأن الصراع السياسي القائم هو ليس بين جهة محافظة وأخرى حديثة ، بل بين جهة تستهدف الاختيار الديمقراطي وأخرى تدافع عنه .

وللتذكير، فإن حزبنا حرص دائما، كما يتجلى ذلك من خلال أدبياته ومنظومته المفاهيمية، منذ وجوده قبل أزيد من 73 سنة، على التمييز، في كل مرحلة، بين التناقض الرئيس والتناقض الثانوي. ومن هذا المنطلق، نعتبر أن التناقض الرئيس اليوم هو ليس بين قوى محافظة وأخرى حديثة بل بين القوى المدافعة عن الديمقراطية والراغبة في الإصلاح، والقوى الساعية إلى بسط هيمنتها على المشهد السياسي والحزبي، وبالتالي إعادة عقارب ساعة المسار الديمقراطي إلى زمنٍ ولى.

وهنا، لا بد من توضيح مسألة على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، بالنسبة لنا، وهي أن تحليلنا للتطورات التي عرفتها الساحة السياسية بالمغرب، خلال وغداة الحراك الاجتماعي لسنة 2011، ومن ثم تحديدنا للتناقض الرئيس القائم على نحو ما ذكرنا، لا يعني إطلاقاً أن القضايا المتعلقة بالحرية الفردية والجماعية والمقومات القيمية الأساسية قد أدرجت في خانة الأمور الثانوية. ذلك أننا بطنا عقد التحالف الحكومي إياه بضرورة عدم المساس، بأي شكل من الأشكال، بهذه القضايا والمقومات. وقد بينت التجربة أن الحكومة لم يصدُر عنها قط ما يخالف هذا التوجه، وأنا، في حزب التقدم والاشتراكية، كنا على ذلك حريصين وساهرين وبمثابة صمام أمانٍ يَقِظُ وأمين.

على أن اقتناعنا بضرورة السير في اتجاه استكمال النهج الذي سرنا فيه منذ خمس سنوات، لا يستثني التفكير، مليا، في الثمن الذي أديناه، وفي البحث عن الأسباب التي جعلت حزبنا لا يستفيد من النتائج الإيجابية جدا لعمل وزرائه في القطاعات الاجتماعية التي أشرفوا على تدبيرها، والتي نرى من بينها عدم تمكن التنظيمات الحزبية، في العديد من المناطق التي كان فيها أثرُ الأداء المميز لوزراءِ الحزب جيدا لفائدة الساكنة المعنية، من حُسنِ تنسيقٍ واستثمارِ النشاط الحزبي بارتباطٍ مع مردودية عمل الرفيقة الوزيرة والرفاق الوزراء.

ثم إنه ينبغي الحرص على تفادي أي محاولة لوضع الحزب في عزلة سياسية، خاصة في ظل بروز مؤشرات، من شأنها أن تبعث على الارتياح، تتمثل في الخطوات الايجابية الهادفة إلى توسيع الأغلبية إلى أحزاب الصف الوطني والديمقراطي، وتحديدًا حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، مما يدعونا إلى الدفع في اتجاه العمل على أن يستيقظ الصف الديمقراطي الوطني الحداثي الحقيقي، ليشكل بديلاً للمستقبل مرغوباً فيه، من قبل الشعب، ومُستنداً إلى رصيدٍ كفاحي مشترك قَادَهُ مناضلون من عيار كبير يجدر بنا أن نستحضر إصرارهم على تغليب ما هو جامعٌ، رئيسيٌّ ويخدم قضايا الوطن ومصالح الشعب.

وعلينا، في هذا الباب، لا أن ننتشي بكون المستجدات تؤكد صواب توجهنا العام وموقفنا العقلاني القاضي بالمشاركة في الحكومة المكتملة ولايتها، وإن كان في ذلك ما يُطمئنُ القلب، وإنما أن نفكر في إيجاد سبل بلورة ما اعتاد الحزب، على امتداد تاريخه الكفاحي الشاق والمرير، على تحقيقه من سبقٍ سياسي، باتخاذ مواقف جريئة يتم الالتحاق بها تبعاً بعد فترة زمنية قد تقصر أو تطول، والأمثلة على ذلك أكثر من تحصى أو تحصر، وتطور موقف كل من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي دليل آخر على ذلك. قلت: علينا أن نفكر في سبل بلورة ما يحققه حزبنا من سبقٍ سياسي إلى نتيجة انتخابية مميزة، وما يستتبعه ذلك من حضورٍ وازنٍ وفاعلٍ من مواقع القرار والتدبير.

أما على صعيد الاتصالات الجارية لتشكيل الحكومة الجديدة، فهي ما تزال في طورها المبدئي، حيث لم تتم بعد مباشرة التفاصيل، وهو ما سيأتي بعد أن تستكمل الأحزاب السياسية المرتقب أن تشارك في هذه التجربة توضيح مواقفها من خلال هيئاتها المسؤولة، كما هو الشأن بالنسبة إلينا اليوم.

## الرفيقات العزيزات ، الرفاق الأعزاء؛

إن المكتب السياسي للحزب يعتبر أن الموقف الذي يتعين اعتماده هو المشاركة في الحكومة ، على أساس برنامج عملٍ وميثاقٍ شرفٍ مناسبين ومتناغمين مع منطلقاتنا الفكرية وقيمنا التقدمية وتوجهاتنا السياسية في ضوء خلاصات تحليلنا لطبيعة المرحلة الراهنة ومهام الساعة الملقاة على عاتقنا ، مع تفعيل مقتضى المادة 48 من القانون الأساسي للحزب بأن تفوض اللجنة المركزية للمكتب السياسي صلاحية تدبير الاتصالات إياها ، وذلك على أساس أن تكون معايير ترشيحات الحزب للمسؤولية الوزارية ، في حالة إقرار اللجنة المركزية بمشاركة الحزب ، متمثلةً ، بَعْدَ مصادقة اللجنة ذاتها عليها ، في الالتزام السياسي الواضح بمواقف الحزب وتوجهاته الأساسية ، الوفاء والإخلاص لقرارات الحزب ، الكفاءة والتجربة ، الاستعداد التام والبين لخدمة قضايا المواطنين والمواطنين ، والتعامل البناء مع منتخبات ومنتخبي الحزب ومناضلاته ومناضليه في كل ما يهم الصالح العام ، باعتباره فوق كل اعتبار .

فَلَكُنَّ ، إذن ، أيتها الرفيقات ، ولكم ، أيها الرفاق ، الكلمة الفصل .

لَكُنَّ وَلَكُمْ ولنا جميعا كلمة الفصل لنواصل مسيرنا النضالي ، بعزم وثبات وحزم ، في إطار وحدة متراسة ومتماسكة ومتينة ، كحزب مُتَشَبِّهٍ بكل مكوناته الهوياتية ، حزبٍ كان ، في كل المحطات التاريخية التي مر منها ، وما يزال وسيظل حزبا وطنيا حتى النخاع ، يساريا أصيلا ولو كَرِهَ الكارهون ، تقدما اشتراكيا فكرا وممارسة ، حدثيا وديمقراطيا بحق وحقيق ، حزبا كُنْهُهُ وَدَيْدَنُهُ الدافع عن القضايا الكبرى للوطن والشعب .

شكرا على حسن انتباهكم .





## مقرر اللجنة المركزية

## مقرر اللجنة المركزية

عقدت اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية دورتها السابعة يوم الأحد 30 أكتوبر 2016 بسلا وخصصت أشغالها لدراسة مستجدات الحياة السياسية الوطنية على إثر الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016. وقد قدم الأمين العام للحزب، الرفيق محمد نبيل بنعبد الله، التقرير الذي أعده المكتب السياسي والذي تمت مناقشته من طرف أعضاء وعضوات اللجنة المركزية والمصادقة عليه.

لقد شكلت الانتخابات التشريعية محطة حاسمة باعتبارها معركة جديدة في مسار بلادنا وشعبنا، من خلال إرساء أسس متينة لمغرب الحرية والمساواة والكرامة مغرب المؤسسات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في كنف السلم والأمن والأمان. كما كانت هذه الاستحقاقات التشريعية الثانية بعد إقرار دستور 2011، امتحانا للمسار الديمقراطي بمختلف تجلياته، ومناسبة لتقديم الحساب من طرف السلطين التشريعية والتنفيذية، بعد ولايتها الأولى تفعيلاً لمبدأ ربط المسؤولية بالحاسبة والرضوخ إلى كلمة الشعب وإرادته الفاصلة عبر صناديق الاقتراع.

ويعبر حزب التقدم والاشتراكية، بهذه المناسبة، عن إعترازه بمساهمته بدون كلل، ومنذ أن وجد، في تطوير المسلسل الديمقراطي في بلادنا، ويسجل بناء على ذلك بكل إيجابية وارتياح احترام مقتضيات الدستور في إجراء هذه الاستحقاقات التشريعية في موعدها، معززة كسابقاتها الطابع المنتظم للحياة المؤسساتية الوطنية والجهوية والمحلية، ومضيئة بذلك لبنة أخرى في رصيد تراكمات المسيرة الديمقراطية المغربية التي مازال أمامها آفاق رحبة للتطور والتقدم وتعزيز مناعتها.

كما ظهر ذلك جلياً من خلال ضعف المساهمة في التصويت وما واكب العملية في مجملها من تصرفات وخروقات مدانة تذكرنا بمرحلة من تاريخ بلادنا كنا نعتبرها

ذهبت بلا رجعة ولا يمكن أن نتصور وجودها في نظام سياسي عماده الاختيار الحر للمواطنات والمواطنين والمركز على سيادة الشعب كأساس لممارسة سلطات التشريع واختيار ومراقبة السلطة التنفيذية وإقرار وبلورة السياسات العمومية وانتقادها وتعديلها.

وتعتبر اللجنة المركزية لحزب التقدم والاشتراكية أن التطورات والممارسات التي واكبت فترة الاستعداد للانتخابات والحملة الانتخابية تضع أمام كل الفاعلين الوطنيين، مؤسسات وأحزاب ومجتمع مدني ووسائل الإعلام والتواصل، مهام جسيمة ومسؤولية كبيرة في إنضاج التجربة المغربية الفتية والممارسة الديمقراطية، وذلك من أجل صيانتها من العبث والعنف والتضليل والابتزاز والسلوكات الإقصائية والتصادمية بعيدا عن روح التعايش بين الفرقاء السياسيين والتوافق والتباري النزيه والشفاف الذي ينبغي أن نسعى من ورائه للمصلحة العليا للوطن وصيانة حقوق الشعب في الحرية والكرامة والتقدم والعدالة الاجتماعية.

لقد خرجت بلادنا والديمقراطية من هذا الامتحان منتصرتين، وفشل المشروع السياسي المبني على الإقصاء وافتعال المعارك الهامشية والخريطة السياسية والجزئية في هذه الاستحقاقات، إذ لم تبوئه إرادة الناخبين - رغم كل ما واكب ذلك - مكانة الصدارة في الحقل السياسي الوطني. إن الجنوح لفرض قطبية سياسية مفتعلة، والتي تم الترويج لها بوسائل لم يشهد لها مثيل في حياتنا السياسية، و أريد لها أن تمحو أحزاب عريقة و متجذرة في المجتمع من الخريطة السياسية الوطنية. لم تفلح وإن ألحقت أضرارا بكل الأحزاب السياسية في الأغلبية والمعارضة، دون أن يتراجع الحزب الذي يقود الأغلبية والحكومة والذي عزز دوره وعدد نوابه والأصوات المحصل عليها.

لقد واجه حزبنا بكل مسؤولية وتبصر وعزم تداعيات وأهداف هذا المخطط المناهض للمشروع الديمقراطي في شكله ومضمونه وللممارسة السياسية النظيفة والطبيعية والسوية المرتكزة على تأطير المواطنين وإشعاع الوعي السياسي لديهم وتعميقه من خلال إقناعهم بالأفكار والبرامج والمشاريع التنموية.

وعباً الحزب، من أجل ذلك، إمكانياته وطاقاته، وقام بحملة واسعة شملت كل أطراف الوطن، ولقي تجاوباً لم يسبق له مثيل لدى أوسع فئات شعبنا، وشارك فيها عشرات الآلاف من رفاقنا ورفقاتنا ومساندنا بحماس وتضحية، مساهمين بذلك في مسار نضالي تتعاقب فيه الأجيال من أجل الوطن الحر والشعب السعيد.

فتحية لكم ولكن، أيها المناضلات والمناضلين مرشحين ومرشحات مساندين ومساندات. فقد رفعتم لواء حزبنا وشعاره كتاباً للمجد نُدُونُ فيه عطاءاتنا لمغربنا الحبيب وشعبه الأبي.

غير أن النتائج التي حصل عليها الحزب لم ترق إلى تطلعاتنا وأهدافنا المسطرة لهذه المعركة ولا إلى حجم الاستعداد والعمل الذي بذلناه على المستوى الوطني والمحلي رغم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية التي نتوفر عليها.

لقد شكلت هذه النتائج خيبة أمل لنا وصدمة، وعلينا أن نستخلص العبر منها وستكون لنا مناسبة للوقوف على كل وجوه التقصير والعجز والخلل والانحرافات التي تفسر هذه النتائج، انطلاقاً من ذاتنا الحزبية، والقيام بالدراسة الموضوعية لأدائنا، وتقديم النقد الذاتي الضروري، واستخلاص العبر من ذلك لتهييء الحزب للمعارك المقبلة المصيرية، حتى يتمكن من خلالها من أخذ المكانة التي تجعله يضطلع بدوره وأداء المهام التي خلق من أجلها على أحسن وجه.

إن فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى، بعد أن قاد التجربة الحكومية في الولاية الأولى، يفتح أمام البلاد إمكانية مواصلة وتعميق مسار الإصلاح. لقد ساهم حزبنا في إنجاح هذه التجربة المتميزة وبصمها بقوة، من خلال عمل فريقه الوزاري وفريقيه البرلمانيين في مجالات التشريع، وتحديد وبلورة السياسات العمومية، ومباشرة إصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية.

وما زالت تنتظر بلادنا مهام نعتبر أن الظروف مواتية لمواصلتها ومواصلة تبعاً لذلك هذا النهج وتعزيزه وتعميقه والإسهام في تطبيق البرامج التي بدأناها والبرامج التي عرضناها على الشعب.

وبهذا التراكم، وبهذه الروح التي عملنا بها في الولاية السابقة مع تعزيزها بمتانة تحالف حكومي، في وفاء وانسجام وتضامن بين كل أطرافه، قاعدته برنامجه حكومي وميثاق سياسي وأخلاقي للأغلبية، تقرر اللجنة المركزية مشاركة حزب التقدم والاشتراكية في الحكومة التي عين جلاله الملك محمد السادس، نصره الله، السيد عبد الإله بنكيران رئيساً لها، وعهد له بتكوينها، ويكلف من أجل ذلك المكتب السياسي والأمين العام بإجراء كل الاتصالات والمشاورات والخطوات الضرورية، آخذين بعين الاعتبار دقة المرحلة وتراكماتها، وواضعين فوق كل اعتبار مصلحة الوطن وانتظارات المواطنين، التي تم التعبير عنها بقوة وتضمنها برنامج حزب التقدم والاشتراكية كجزء لا يتجزأ من هويته الوطنية والديمقراطية والتقدمية، حاملاً منذ أكثر من 7 عقود مشروع بناء الدولة الوطنية الديمقراطية والاجتماعية، كما يؤطرها دستور المملكة، دولة الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وتهيب اللجنة المركزية بهذه المناسبة بكل أعضاء الحزب وتنظيماته بالالتفاف ، بكل عزم تفاؤل ووحدة ، حول حزبنا العتيد ، والدفاع المستميت عنه ، بانضباط واع وقوي ، وبالععمل الدائم على توسيع قاعدته الشعبية وتنظيماته القاعدية وروابط النضال والتضامن مع الجماهير الشعبية ، دفاعا عن مصالحها وقضاياها العادلة ، ليبقى حزبنا ، كما أراداه رواده والأجيال المتعاقبة من مناضلاته ومناضليه ، طليعة لهذا الشعب ، مخلصاه ومدافعا عن حقوقه .

سلا - في 30 أكتوبر 2016







1, Rue Ghazza. Rabat

Tél / Fax : 05 37 72 09 44 • E-mail : [axionscommunication@gmail.com](mailto:axionscommunication@gmail.com)

---